سجون البحرين:
مقبرة الأحياء

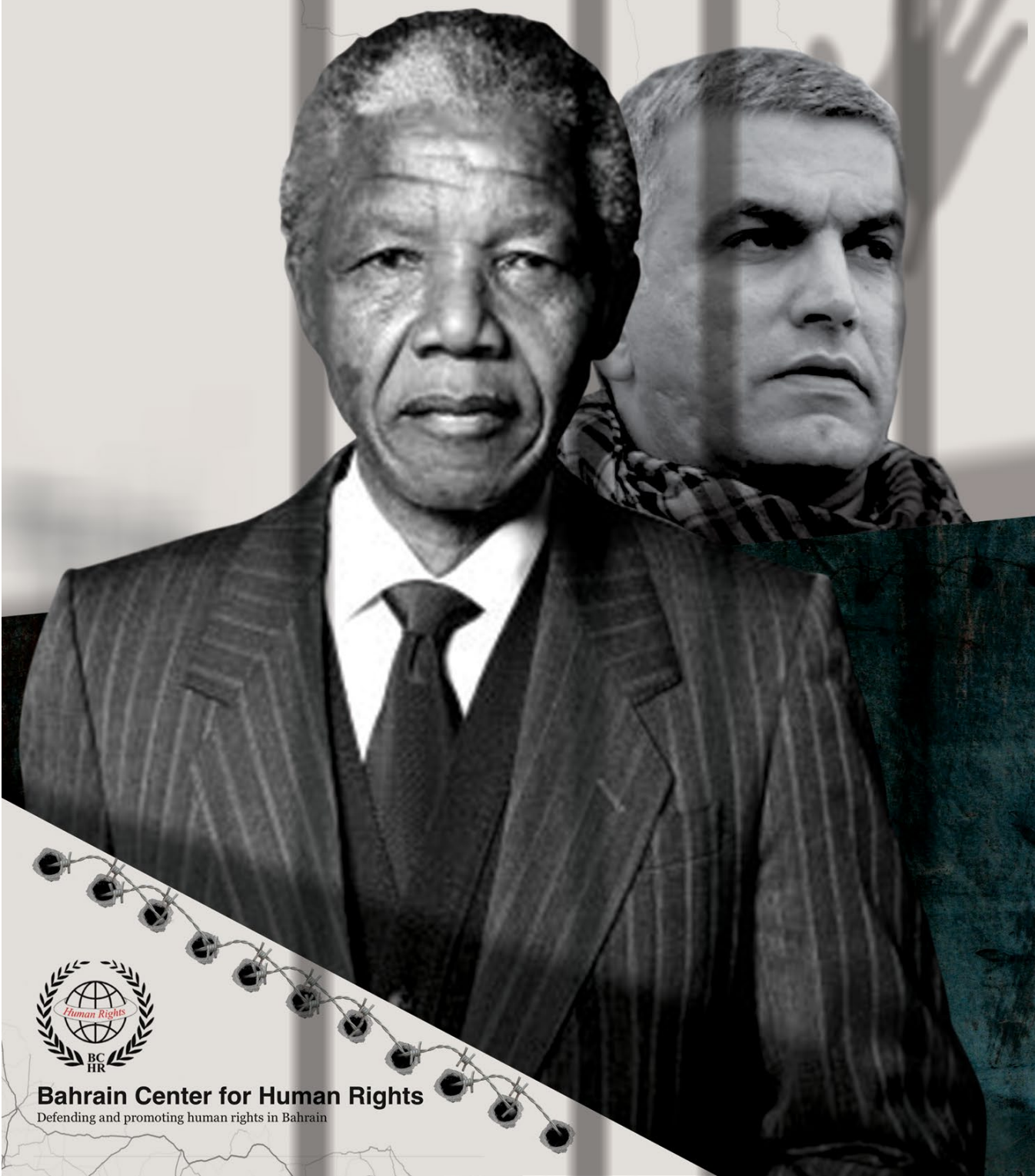

Bahrain Center for Human Rights
Defending and promoting human rights in Bahrain

مركز البحرين لحقوق الإنسان

www.bahrainrights.org
+45538 931 33
@BahrainRights
@BahrainRights
Bahrain Center For Human Rights

يوليو /تموز 2018

سجون البحرين:
مقبرة الأحياء

تقرير صادر عن

«مركز البحرين لحقوق الإنسان»

بمناسبة اليوم الدولي لنيلسون مانديلا (18يوليو/تموز)،

يسلط الضوء على أوضاع السجناء وسجون البحرين.

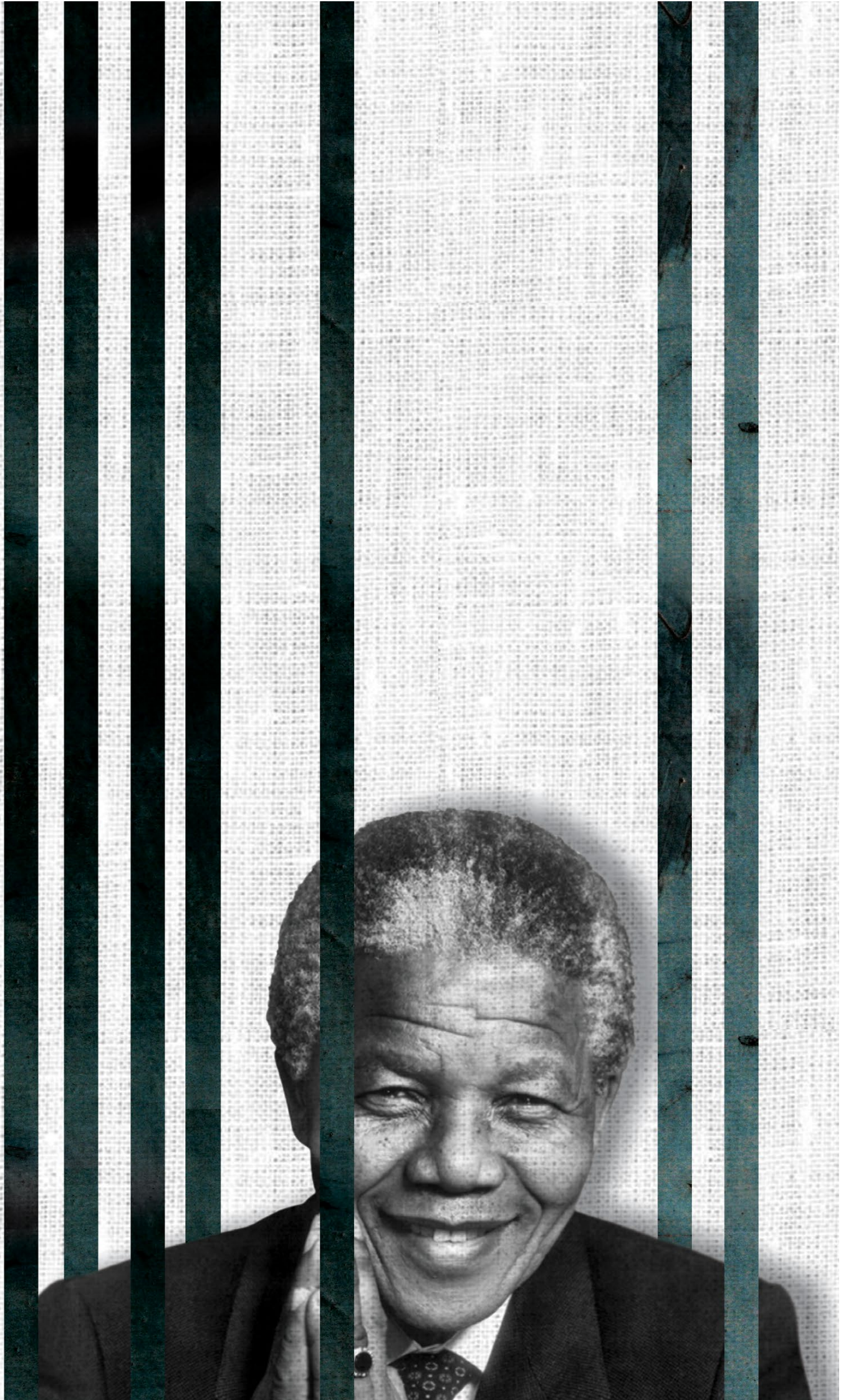

منهجية التقرير

يعتمد التقرير على استعراض القوانين والتشريعات المحلية والدولية ذات الصلة بشأن القواعد النموذجية لمعاملة السجناء، بالإضافة للأستداد القانوني للمسؤولية القانونية على الجهات المسؤولة عن السجون والسجناء في البحرين، كما نعرض بعض الحالات من السجناء.

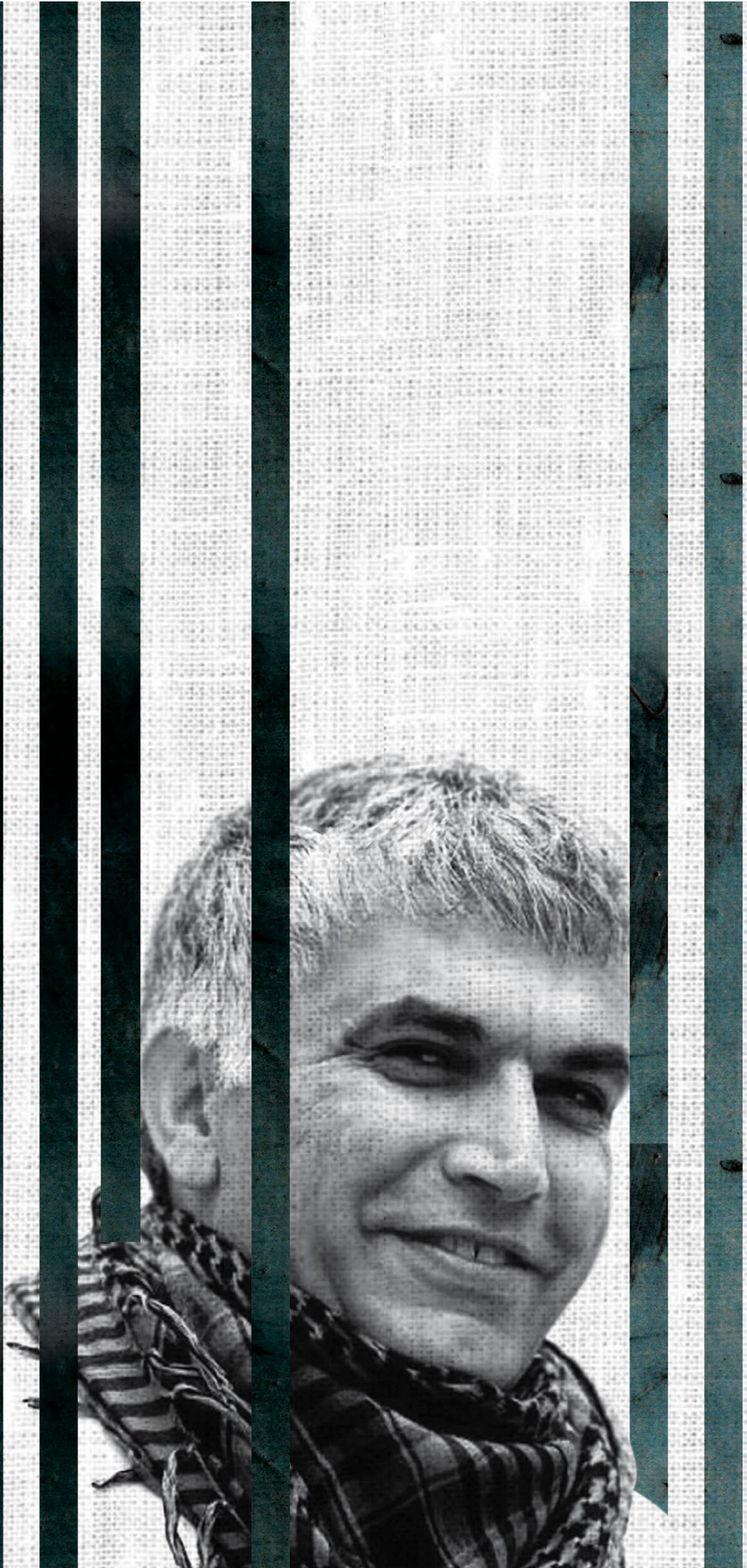

محتوى التقرير

8 | المقدمة

9 | أولاً:
الإطار القانوني والحقوقي للسجون والسجناء
- الإطار القانوني: البحريني
- الإطار الحقوقي: الدولي

12 | ثانياً:
الجهات المسؤولة عن السجون والسجناء في البحرين

13 | ثالثاً:
أوضاع السجون والسجناء في البحرين

16 | المصادر

المقدمة

لما كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المصدر الأساسي للقواعد الأممية في معاملة السجناء، ولما كانت القواعد النموذجية الدينا لمعاملة السجناء المصدر التفصيلي لتطبيق القواعد في معاملة السجناء، ولما كانت المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء مصدر ارشادي لدول الأعضاء بالأمم المتحدة لموائمة تشريعاتها مع هذه المبادئ، ولما كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (175/A/RES/70) باعتماد القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء بإسم قواعد نيلسون مانديلا، فإننا بـ «مركز البحرين لحقوق الإنسان» نصدر هذا التقرير بشأن أوضاع السجون في البحرين بمناسبة اليوم الدولي لـ/نيلسون مانديلا، ونجدد فيه تسليط الضوء على أوضاع السجناء والسجون في البحرين المكتظة بالسجناء السياسيين والحقوقيين.

أولاً:
الإطار القانوني والحقوقي للسجون والسجناء

صدر بتاريخ 3يوليو 2014 قانون رقم 18 لسنة 2014 بإصدار قانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل الذي ينظّم حالة السجون ومعاملة السجناء ، وهذا القانون قد ألغى قانون السجون البحريني لعام 1964، والقانون رقم 18لسنة 2014 نص بالمادة الثالثة على أن يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية في غضون ستة أشهر لتطبيق هذا القانون إلا أن اللائحة التنفيذية صدرت بتاريخ 16أغسطس2015 أي بعد أكثر من عام.

الإطار القانوني: البحريني

لتنظيم السجون ومعاملة السجناء نص دستور مملكة البحرين لعام 2002 بالمادة 19 البند (ج) على : لا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن المخصصة لذلك في قوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية والخاضعة لرقابة السلطة القضائية. في هذا النص الدستوري أشترط المشرع الدستوري أن تكون حالة السجون مشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية وأن تكون خاضعة لرقابة السلطة القضائية، كما ينص قانون الإجراءات الجنائية لعام 2002 بالمادة (63) على: لكل من رئيس محكمة الاستئناف العليا المدنية ورئيس

المحكمة الكبرى المدنية وقضاة تنفيذ العقاب وأعضاء النيابة العامة في أي وقت تفتيش السجون للتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية ، ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا صورا منها وأن يتصلوا بأي محبوس ويسمعوا منه أية شكوى يريد أن يبديها لهم ، وعلى مأموري وموظفي السجون أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التي يطلبونها. وفي هذا النص نظّم المشرع مسألة التفتيش القضائي بشكل دائم المنصوص عليه بالنص الدستوري المشار إليه أعلاه.

كما أنه بتاريخ 3يوليو2014 صدر قانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل لتنظيم حالة السجون ومعاملة السجناء وبتاريخ 16 أغسطس2015 صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

الإطار الحقوقي: البحريني والدولي

البحريني: صدر بتاريخ 2سبتمبر2013 مرسوم رقم 61 لسنة2013 بإنشاء وتحديد اختصاصات مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، وقد اعطى هذا المرسوم الصلاحية للمفوضية بالعمل على مراقبة وتفتيش السجون والتأكد من معاملة السجناء والمحتجزين.

الدولي: نصت الشرعة الدولية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية على المبادئ الأساسية لحفظ كرامة الإنسان وحقوقه في أي مرحلة من مراحل حياته سواء كان خارج السجن أو داخله وأن تكون كرامة الإنسان دائماً وأبداً ولا يجوز تعريض أي

إنسان للمعاملة الحاطة بالكرامة والشرعة الدولية ملزمة لكل الدول الأعضاء بالأمم المتحدة .

بالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المواثيق الدولية بشأن معاملة السجناء والمحتجزين وأوضاع السجون قد وضعت المبادئ الأساسية والقواعد النموذجية لمعاملة السجناء والمحتجزين، ومنها القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء 1955 (قواعد نيلسون مانديلا) والمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء 1990 والقواعد النموذجية الدنيا لإدارة العدالة الجنائية الخاصة بالأحداث 1985.

إذ تنص قواعد نيلسون مانديلا على 122 قاعدة دنيا لمعاملة السجناء تشمل كل مقومات الحياة الكريمة للإنسان بما تحفظ كرامته، بدء بالنظافة الشخصية والمكان اللائق وتوفير الرعاية الصحية والإجتماعية وحق التعليم والتواصل مع العالم الخارجي، وتوفير الأمن والسلامة للسجناء وتوفير الطعام والشراب الكافي لكل السجناء بما يناسبهم صحياً.

ثانياً:
الجهات المسؤولة عن السجون والسجناء في البحرين

دستور مملكة البحرين لعام 2002 بالمادة 19 حمّل المسؤولية القانونية السلطة القضائية وهي السلطة التي تشرف على السجون بالشكل الأساسي ومراقبة أوضاعاها بشكل مستمر وهو كذلك ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية البحرين بالمادة63 وعلى القضاة وأعضاء النيابة العامة أن يقوموا بالتفتيش على السجون والتأكد من أوضاعها.

بالإضافة إلى ذلك فإن المرسوم رقم 61 لسنة 2013 قد أعطى مفوضية السجناء والمحتجزين الصلاحية لمراقبة السجون وأوضاع السجناء والمحتجزين، مما يكون قد حمّلهم المسؤولية القانونية التقصيرية إذا ما كان هناك قصور في أداء المهام التي نص عليها المرسوم.

كما أن المسؤولية القانونية تقع على وزارة الداخلية بصفتها الجهة المنفّذة لقانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل والذي ينظّم قواعد معاملة السجناء وأوضاع السجون.

ثالثاً:
أوضاع السجون والسجناء في البحرين

عمل مركز البحرين لحقوق الإنسان على رصد أوضاع السجناء والسجون البحرينية، وحيث أن مؤسسة الإصلاح والتأهيل التي تُشرف على سجن جو المركزي وسجن حوض الجاف ترفض الكشف عن أرقام السجناء والمحتجزين للمنظمات الحقوقية والإنسانية وكذلك وجدنا بأن التقارير الصادرة من مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين البحرينية لم تكن كافية ولا تتمتع بالمصداقية (كما وصفتها منظمة هيومن رايتس ووتش) من ناحية تعارضها مع ما رصدناه ووثقناه من أهالي السجناء، فإننا نضع بعض الأمثلة الواضحة لتعرض السجناء لسوء المعاملة وتردي أوضاع السجون.

الحرمان من العلاج وعدم الرعاية الصحية (كأبرز الانتهاكات)

إلياس فيصل الملا (27عام) :

معتقل سياسي في سجن جو المركزي منذ 11مايو2012، محكوم بـ 15 عام، مصاب بمرض السرطان في القولون وأكتشف المرض في أغسطس 2015، ترفض إدارة سجن جو المركزي صرف الأدوية اللازمة لحالته، علاجه غير متوفر في مستشفيات البحرين وترفض الحكومة السماح لأهله بعلاجه على نفقتهم الخاصة بالخارج.

فوزية ماشاء الله (57عام) :

معتقلة سياسية في سجن مدينة عيسى النسائي، تعاني من أمراض قلبية ومرض السكري، اعتقلت بتاريخ 19ديسمبر2017، لازالت موقوف على ذمة المحاكمة، ترفض إدارة السجن بصرف الأدوية المناسبة لها أو السماح لها بتلقي العلاج المناسب لحالتها.

نبيل رجب (54عام) :

معتقل (حكم عليه بسبع سنوات في قضيتين منفصلتين) بسبب انتقاده للأوضاع الحقوقية المحلية والخارجية على تويتر، اعتقل بتاريخ 13يونيو2016 ، مصاب بآلام حادة في الظهر، ترفض إدارة سجن جو المركزي بصرف الأدوية المناسبة لحالته وكما تمنع عائلته بإحضار سرير طبي مناسب لحالته منعاً للمضاعفات التي يتعرض لها، كما أن إدارة سجن جو المركزي تحرمه من تلقي العلاج المناسب لآلام الظهر.

كما أن مركز البحرين لحقوق الإنسان قد رصد أنواع الانتهاكات التي يتعرض لها السجناء في سجون البحرين المخالفة لقواعد نيلسون مانديلا بالأنماط التالية:

- **الحرمان من العلاج وعدم الرعاية الطبية.**
- **عدم أحترام الخصوصية الشخصية للسجناء.**
- **الحرمان من حق التعليم.**
- **التضييق المستمر في زيارات الأهالي بالوقت والسرية والتفتيش المهين.**
- **الاكتظاظ في الزنازين.**
- **عدم توفر الطعام والشراب الملائم للصحة.**
- **حرمان السجناء من الحركة والتمارين الرياضية بالقدر الكافي.**
- **عدم الرعاية للنظافة بداخل السجون بالقدر الكافي.**
- **لا توجد تهوية كافية أو دخول أشعة الشمس.**
- **انتشار الأمراض المعدية بين السجناء وعدم فرزهم بشكل آمن.**

وعليه، فإننا نوصي حكومة البحرين بالسماح للمنظمات الحقوقية المحلية والدولية بمباشرة عملها الحقوقي بإستقلالية، والسماح للمقررين الخاصين وفرق العمل التابعين لمجلس حقوق الإنسان بزيارة سجون البحرين.

المصادر

- http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=71237#.Wz29itUzbIU قانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل
- http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=73349#.Wz293dUzbIU اللائحة التنفيذية لقانون مؤسسة الإصلاح والتأهيل
- http://www.un.org/ar/events/mandeladay/rules.shtml القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء.
- https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/443/39/PDF/N1544339.pdf?OpenElement قرار

الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء بتسميتها قواعد نيلسون مانديلا.

- https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/IMG/NR055984.pdf?OpenElement/84/559/GEN/NR0 المبادئ الأممية الأساسية لمعاملة السجناء
- http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=30522#.Wz860tUzbIU مرسوم رقم 61لسنة2013 بإنشاء وتحديد اختصاصات مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين البحرينية.
- http://www.legalaffairs.gov.bh/102.aspx?cms=iQRpheuphYtJ6pyXUGiNqq6h9qKLgVAb دستور مملكة البحرين لعام 2002
- http://www.legalaffairs.gov.bh/LegislationSearchDetails.aspx?id=5651#.Wz84W9UzbIU قانون الإجراءات الجنائية البحريني.

مركز البحرين لحقوق الإنسان

www.bahrainrights.org
+45538 931 33
@BahrainRights
@BahrainRights
Bahrain Center For Human Rights

يوليو /تموز 2018